التكتلات الاقتصادية الإفريقية الثمانية الواقع والتحديات

The Eight African Economic Blocs, Reality and Challenges

حميدة بعوني *
جامعة البليدة 2 – الجزائر
baounihdz2000@yahoo.fr

تاريخ الارسال:2022/08/18 تاريخ القبول: 2022/12/03 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص

اختارت دول القارة الإفريقية التوجّه نحو التكتل الاقتصادي كخيار لمواجهة مختلف التحديات، وقد جاوز هذا الخيار في القارة أربعة عقود، ولم تنحصر هذه التكتلات في إطار جغرافي معين، بل أنها توزع على مختلف الأقاليم الجغرافية. وقد ركّز الموضوع على ثمانية تكتلات ويتعلق الأمر بالتكتلات التي تم إقرارها في قمة غامبيا عام 2006 على اعتبار أنها تشكل مرحلة سابقة لتحقيق الاتحاد الاقتصادي الشامل والحقيقي لدول القارة.

لقد أوضحت عملية التقييم الأوليّة للتكتلات الاقتصادية الافريقية المعنية، ضعف وتواضع مخرجاتها من الناحية الاقتصادية، وبالمقابل طغى الطرح الأمني والسياسي على مخرجاتها، وهذا يفسر بعدة عوامل ترتبط بالبيئة الداخلية والخارجية.

كلمات مفتاحية: القارة الافريقية. التكتل الاقتصادي. التكتلات الثمانية. الطرح الأمني والسياسي

Abstract:

Many African countries have pursued the creation of economic blocs as a significant option to face various common challenges. This pursuit have prevailed across the different regions of the continent for more than four decades. However, this study is mainly focused on the eight economic blocs, which were approved at the Gambia Summit in 2006, representing a pre-requisite step towards a comprehensive, true economic union of the African continent.

In effect, the initial evaluation of the different African economic blocs, under scrutiny in this study, displays a predominance of political and security issues in their outputs at the expanse of the aspired economic goals. This fact can be attributed to numerous internal and external factors in Africa that are to be highlighted in this paper.

Keywords: Africa; Economic Blocs; Security; Politics; Economic Integration

*المؤلف المرسل: مخبر السياسة الدفاعية للجزائر: الواقع والافاق

مقدمة

تعد قارة إفريقيا قارة التكتلات الاقتصادية، حيث يفوق عدد التكتلات بها 14 تكتلا تتوزع عبر عدة مناطق، إلا أنّ الموضوع يركز على جانب من هذه التكتلات والذي يتعلق بالتكتلات الثمانية التي حددتها قمة الإتحاد الإفريقي في غامبيا بتاريخ 02جويلية 2006.

وقبل التوسع في الموضوع لابد من إبراز أهميته باعتباره يتناول جانبا قد يكون مجهولا لدى الكثيرين وهو الجانب المتعلق بالتكتلات الاقتصادية الموجودة في القارة، حيث ركزت معظم الدراسات في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية تركز على الجانب الأمني والسياسي الخاص بالقارة في حين همش الجانب الاقتصادي رغم أهميته وتداخله مع الجوانب الأخرى.

أما الأهداف المنتظرة من التطرّق لموضوع التكتلات الاقتصادية الثمانية فهو البحث في واقع هذه التكتلات من خلال الأهداف المسطرة ومدى تجسيدها على أرض الواقع إلى جانب التحديات التي تواجهها مع اقتراح الحلول الممكنة.

وفيما يخص إشكالية الموضوع فتتمحور حول التساؤل الجوهري الآتي:

ما هو واقع التكتلات الاقتصادية الإفريقية الثمانية وفيما تتمثل أهم التحديات التي تواجهها؟

تتفرع عن هذه الإشكالية عدة أسئلة، وهي:

ما هي دوافع نشأة التكتلات الاقتصادية الإفريقية المعنية بالدراسة؟

إلى أيّ مدى جسدّت الأهداف المسطرة؟

وبعد طرح الإشكالية والتساؤلات استدعى الموضوع توظيف إطار منهجي ونظري قصد فهم واقع هذه التكتلات وما يشوبها من نقائص وتحديات. وعليه فقد تمّ الاعتماد على المنهج التاريخي في تحديد نشأة ومسار هذه التكتلات، والمنهج المقارن في البحث في مخرجات التكتلات الإفريقية الثمانية.

أما الإطار النظريّ فقد اختيرت المقاربة الإقليمية والإقليمية الجديدة التي تتوافق مع الطرح المقدم، إذ تقوم الإقليمية الكلاسيكية على فهم الأسباب التي تؤدي إلى سعي الدول نحو التكتل والتعاون والتي تحددها على أساس جغرافي، وإيديولوجي، وثقافي.[1]

أما الإقليمية الحديثة فتنظر إلى التكامل على أنّه محاولة لتوحيد مجموعة من الدول نتيجة لتفاعلها مع المتغيرات الإقليمية والعالمية المتسارعة، وفي هذا الإطار عرف "بوجرن هيتن" hettne bjorn الإقليمية الحديثة على أنّها:"عملية متعددة الأبعاد لتحقيق التكامل الإقليمي، وتشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ".

أولا: التكتلات الاقتصادية الافريقية الثمانية النشأة والهياكل

أقرّ الاتحاد الإفريقي في إطار قمته التي عقدها في غامبيا بتاريخ 02 جويلية 2006 ثمانية تجمعات وهي : المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا " الايكواس – Economic Community Of West African States « ECOWAS » ، السوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي " كوميسا – Common Market for Eastern and Southern Africa « Comesa" ، المجموعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا " Economic Community of Centeral African States « Eccas » ، الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (الايجاد) Intergovernmental Authority On development « Igad » ، اتحاد المغرب العربي « Arab Magherb Union « AMU . تجمع دول الساحل والصحراء " سين صاد – The Community of Sahel-Saharan States « Cen Sad » ، مجموعة شرق افريقيا " The East African Community « EAC »، مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي The Southern African Development Community « SADC »، و جاء هذا الإقرار لأجل ترشيد التكتلات قصد تحقيق الأهداف المسطرة في قمة أبوجا لعام 1991، والتي أعلنت تأسيس الجماعة الاقتصادية الإفريقية .

و قبل البحث في التكتلات نشير إلى بعض الملاحظات، وهي:

– إنّ ظاهرة التكتلات بالقارة الإفريقية ليست بالظاهرة الجديدة، حيث تعود نشأة الكثير منها إلى فترة الخمسينيات والستينيات وحتى السبعينيات من القرن الماضي.

– قامت عدة تكتلات بالقارة بتحيين وظائفها وأهدافها وهياكلها وفقا للتطورات المرتبطة بالبيئة الداخلية والخارجية لدول القارة.

انطلاقا من الملاحظتين المذكورتين آنفا يمكن عرض جانب من هذه التكتلات و تتمثل فيما يلي:

1. الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا " ECCAS "

يضم هذا التكتل كل من: أنغولا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو، تأسست عام 1983، بدأت عملها في 1985، لكنها ظلت غير مفعلة منذ 1992 إلى غاية 1998، تضم عدة هياكل: مجلس الرئاسة، مجلس وزراء الخارجية، أمانة عامة، مجلس الشورى وهياكل أخرى.

2. اتحاد المغرب العربي " AMU "

تأسس في 17 فيفري 1989 ما بين الخمس الدول المشكلة للمغرب العربي: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا تم تجميده في عام 1994، بسبب تأزم العلاقات الجزائرية– المغربية، يضم عدة هياكل: مجلس الرئاسة، مجلس وزراء الخارجية، أمانة عامة، مجلس الشورى وهياكل أخرى.[2]

3. مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي" SADC "

تأسس في عام 1980، تحوّل إلى مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي عام 1992، عدد أعضائه 16 عضوا وهي: جنوب افريقيا أنغولا او بتسوانا وليسوتو و ملاوي إلى جانب كل من موزمبيق، سوازيلاند، تنزانيا وزامبيا وزيمبابوي وناميبيا وكذا موريشيوس وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسيشل، يتشكل من بناء هيكلي وهو: مجلس رؤساء دول الأعضاء، مجلس الوزراء، اللجنة الدائمة وغيرها من الأجهزة الأخرى.

4. الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا " ECOWAS"

تأسست سنة 1975، حيث تضم 15 دولة وهي: الرأس الأخضر وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو وليبيريا ومالي والسنغال وسيراليون وبنين وبوركينا فاسو وغانا وساحل العاج والنيجر ونيجيريا وتوغو مع انسحاب موريتانيا سنة 2000، حيث عرفت مسارا تطوريا منذ نشأتها التي كانت في أواخر الخمسينيات. وفي الستينيات من القرن الماضي أخذت شكل اتحاد جمركي جمع كل من مالي والسنيغال، ثم بعد ذلك تكونت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. يتشكل هذا التكتل من تسعة مكونات نذكر البعض منها وهي: سلطة رؤساء الدول والحكومات، المجلس الوزاري، برلمان الجماعة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، محكمة العدل وغيرها.[3]

5. السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي " الكوميسا – COMESA "

تعود نشأتها إلى عام 1993، دخلت حيز النفاذ في عام 1994، وتضم 21 دولة وهي: مصر، كينيا، السودان، موريشيوس، زامبيا، زيمبابوي، جيبوتي، ملاوي، مدغشقر، رواندا، بوروندي، أوغندا، إريتريا، جزر القمر، أثيوبيا، سيشل، جمهورية الكونغو الديمقراطية، سوازيلاند، أنجولا، ليبيا، والصومال. وتتشكل من ثمانية أجهزة، منها: محكمة العدل، الأمانة العامة، هيئة رؤساء الدول والحكومات، اللجنة الحكومية.

6. تجمع شرق إفريقيا "EAC "

تأسس التجمع سنة 1967 من قبل ثلاث دول مؤسسة وهي كينيا وأوغندا وتنزانيا، لكن سرعان ما تفكك بسبب الحرب الأوغندية– التنزانية في السبعينيات ،ثم أعيد تأسيسه في 30 نوفمبر 1999، وفي سنة 2007 انضمت اليه كل من روندا وبورندي، وتم قبول عضوية دولة جنوب السودان سنة 2016، بدأ نشاطه فعليا عام 2001، و من هياكله القمة وتتشكل من رؤساء الدول والحكومات، مجلس الوزراء، محكمة العدل وغيرها.[4] ويمكن اعتبار هذا التجمع من أقوى التجمعات والتكتلات القُطرية في إفريقيا؛ حيث نجح في تحقيق قدر من التكامل الإقليمي على مستويات كثيرة، فهو– على عكس باقي التجمعات – يكاد يكون منظمة متماسكة حققت العديد من الإنجازات الكبرى والتي استعصت على التكتلات الإقليمية الأخرى في القارة. ففي غضون فترة زمنية قصيرة نسبيًّا، حقق التجمع تقدمًا في مجال التكامل الإقليمي على جميع المستويات لاسيما القطاع التجاري .

7. الهيئة الحكومية للتنمية "ايجاد IGAD "

يضم هذا التكتل دول القرن الإفريقي (شرق افريقيا) كل من جيبوتي، أثيوبيا، الصومال، أوغندا، كينيا والسودان. نشأ عام 1996 من أجل مواجهة الجفاف التي عانت منه دول القرن الافريقي، وقد تم رفض طلب

مصر بحجة أنها لا تعاني من الجفاف. ويتشكل من أربعة أجهزة هي: مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، المجلس الوزاري لجنة السفراء، الأمانة.[5]

8.تجمع دول الساحل والصحراء " السين صاد CEN SAD"

تأسس بليبيا في عام 1998 يضم هذا التجمع 23 دولة، بالإضافة إلى ليبيا والسودان، تضم مجموعة السين صاد، ومقرها طرابلس، بوركينا فاسو، مالي، تشاد، النيجر، اريتريا، إفريقيا الوسطى، السنغال، غامبيا، جيبوتي، نيجيريا، تونس، المغرب، الصومال، توغو، غينيا، جزر القمر، بنين، مصر، غينيا بيساو، ساحل العاج، ليبيريا، غانا، سيراليون، كينيا، موريتانيا، ساو تومي وبرنسيب. ويعد مؤتمر القمة، هو أعلى سلطة داخل التجمع، كما يملك مجلس تنفيذي، يتكون من الوزراء عن الخارجية والاقتصاد إلى جانب المالية والتخطيط والداخلية والأمن العام، يتشكل أيضا من أمانة عامة مقرها طرابلس، إلى جانب مصرف للاستثمار والتجارة، هذا وتوجد مؤسسات تنظيمية أخرى.[6]

هذه أهم التجمعات التي اتفق المجتمعون في " واغادوغو " على اعتمادها كتجمعات رئيسية، والهدف من ذلك هو العمل على ترشيد التجمعات الإفريقية القائمة، لكي يتم اختصارها في عدد أقل مما يسمح بتفادي تكرار الأهداف وتداخل البرامج الذي قد تنجر عنه عدة صعوبات ومشاكل تؤثر سلبا على مستقبل التكامل بين الدول الإفريقية، وكما ذكرنا سابقا ، فإن هذه التكتلات تمثل الخطوط الأساسية لبناء الجماعة الاقتصادية الإفريقية.

بعد عرض التكتلات الاقتصادية الإفريقية المعنية، ننتقل إلى نقطة هامة نحاول من خلالها تحديد الدوافع والخلفيات التي كانت وراء تشكيلها.

ثانيا: دوافع وأسباب نشأة التكتلات الاقتصادية الإفريقية

عند الحديث عن نشأة التكتلات الاقتصادية في إفريقيا بصفة عامة، نلاحظ وجود نمطين من الدوافع؛ منها المرتبطة بالبيئة الداخلية الخاصة بدول القارة، ومنها المرتبطة بالبيئة الخارجية.و يمكننا– من جهة أخرى – تصنيفها إلى دوافع سياسية أمنية وأخرى اجتماعية إلى جانب وجود دوافع اقتصادية، و تتداخل هذه الدوافع فيما بينها، حيث نجد ارتباطا بين ما هو اقتصادي اجتماعي الشيء نفسه ينطبق على السياسي والأمني.

1. الدافع الاقتصادي

يمكن أن نذكر بعض الدوافع التي تدرج في إطار الدافع الاقتصادي وهي:

– أعتبر التكتل أداة أساسية لمجابهة التهميش في ظل تعدد التكتلات خارج القارة ، فمن أهم الخصائص التي تميّز النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو التوجه نحو تشكيل التكتلات الكبيرة بين عدد من الدول التي تتمتع بجملة من المقوّمات المتجانسة من عدّة نواحي، هي : اقتصادية ، تاريخية و حضارية وثقافية.[7]

– التكتل باعتباره آلية لمجابهة التهميش، يسمح للدول المتكتلة في إطار التجمعات الاقتصادية من اكتساب قدرة على المساومة وعلى التفاوض بشأن شروط التبادل الاقتصادي ، فهذه العمليّة تستدعي توفر خبرات تتجاوز إمكانيات الدول الإفريقية فرادى .[8]

– تسمح هذه التكتلات من تحسين وتطوير الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد، كما يعمل التكتل على توسيع الأسواق ، الأمر الذي يؤدي إلى مضاعفة الإنتاج .

– تمثل التكتلات الاقتصادية الإفريقية خطوة مسبقة لتحقيق الخطوط الأساسية للجماعة الاقتصادية الإفريقية، التي تعمل على تطوير اقتصاديات الدول الإفريقية من خلال الأهداف المسطرة لها و المتمثلة خاصة في إنشاء منطقة التجارة الحرة، و اتحاد جمركي، و سوق مشتركة، و مصرف مركزي و عملة افريقية موحدة ، كل هذا يعمل على تحقيق اتحاد اقتصادي ونقدي ،وللإشارة فإنّ الجماعة الاقتصادية أصبحت جزء لا يتجزأ من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ثم الاتحاد الإفريقي لاحقا .[9]

2. الدافع السياسي والأمني

في القمة الرابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بدكار بتاريخ 28 ماي 1979، لفت الرئيس السينغالي "عبدو ضيوف" الانتباه إلى ترابط الكبير بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي والأمني. وعلى هذا الأساس تعهدت الدول الأعضاء للإكواس على تأسيس آلية مناسبة لمنع النزاعات وحلّها في المنطقة. و تعد المادة 58 من الميثاق المعدل هي الأساس القانوني لمنع وإدارة وحل النزاعات في افريقيا.

ويمكن تلخيص العلاقة بين التنمية والاستقرار الأمني في مقولة "لبول كولبير" Paul Collier، حيث قال: " إن الحرب تؤخر التنمية، والعكس، فإن التنمية تؤخر الحرب"[10]، وعليه يمكن اعتبار التكتلات الاقتصادية كآلية لتجنب الحروب، وهي آلية لحل النزاعات، و قد لاحظنا إسهام عدة تكتلات افريقية في حل عدة نزاعات و مثال ذلك ما قامت به الايكواس في مواجهتها للانقلاب في النيجر، الأزمة في ساحل العاج عام 2011 والانقلاب في المالي سنة 2012.

كما أن تصاعد الإرهاب والجريمة المنظمة تمثل تحديات أخرى يصعب مواجهتها بالاعتماد فقط على الجهود الفردية، يمكننا عرض أمثلة أخرى تؤكد على البعد السياسي والأمني للتكتلات الاقتصادية الإفريقية، وهنا نذكر ما قامت به " السادك SADC "، حيث أنها عملت على إنشاء مجموعة من الآليات التي تكفل أمن المنطقة منها تكريس سياسة دفاعية مشتركة وآلية الإنذار المبكر. [11]

من جانب آخر يمكن القول إن ضعف الدولة الإفريقية والتي تتجلى في مشكلة الاندماج الوطني، حملت في طياتها دافعا نحو التكامل الإقليمي فيمكن اعتبار التكامل آلية لحل مشكلة الاندماج الوطني في إفريقيا[12].
إذا كل هذا يبين الترابط الموجود بين البعد الأمني والسياسي في تحديد الدوافع الحقيقية للتكتلات الاقتصادية في إفريقيا.

3. الدافع الاجتماعي

انطلاقا من غرض التكتلات الاقتصادية الإفريقية –سواء ما تعلق بالتكتلات الثمانية أو غيرها من التكتلات الأخرى– المتمثل في ضمان التنمية للمجتمعات الإفريقية، للخروج من حلقة الفقر بمختلف صوره، فالتنمية الحقيقية هي التي ينجر عنها مجتمع متوازن، وهذا لا يمكن أن يتحقق بالجهود الأحادية ، خصوصا إذا عرفنا بأن الدول الإفريقية تعرف تقريبا نفس الوضع الاجتماعي المتأزم، فإذا رجعنا إلى مسألة التعليم نجد أن الشعوب الإفريقية تعرف ظاهرة الأمية بنسب كبيرة تصل إلى 50 و60 بالمائة في العديد من الدول الإفريقية، وهذا من شأنه تهديد سلامة البنيان الاجتماعي [13]، ومن جهة أخرى فلقد وضحت اليونسكو في سبتمبر 2017 أنّ 27 % من الأميين في العالم يعيشون في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى و أنّ 17 دولة في افريقيا لا تزال بها معدلات الإلمام بالقراءة و الكتابة 50% وما دون .[14]

ويمكن تقديم بعض النسب التي تبيّن تفاوت الموجود بين الدول إفريقية فيما يخص نسبة الأمية، فمثلا قدرت نسبة الأمية في مالي بما يعادل 68% أما بوركينا فاسو فنسبتها وصلت إلى 78 %، وبلغت في جنوب السودان 73 %، وسجلت مصر 29 %.[15]و لم تقتصر المشاكل على الأمية فقط بل عرفت مشاكل أخرى ، منها تدني المستوى الصحي و انتشار الأوبئة و الأمراض ، كذلك تدني مستوى المعيشة وغيرها من المظاهر السلبية الأخرى. والملاحظ هو ازدياد تدهور الوضع الاجتماعي–خلال السنوات الماضية –جراء انتشار الهجرة غير الشرعية، و الجريمة المنظمة.

بعد التطرق لدوافع التكتلات الاقتصادية، والتي تأرجحت ما بين الدوافع الاقتصادية السياسية والأمنية إلى جانب الاجتماعية، نتعرف فيما يلي على واقع هذه التكتلات من حيث مدى تجسيدها للأهداف المسطرة.

ثالثا: واقع التكتلات الاقتصادية الإفريقية الثمانية دراسة تقييمية

1. تقييم أداء التكتلات الاقتصادية الإفريقية الثمانية

كما هو معلوم ، فإن لكل تكتل أهداف معينة يسعى لتحقيقها، وهذه الأهداف ترتبط مع الدوافع، ومثال ما وضعته مجموعة غرب إفريقيا " الايكواس " Ecowas من أهداف منها تحرير التجارة وإلغاء القيود الجمركية إلى جانب إنشاء منطقة للتجارة الحرة ، وإنشاء اتحاد نقدي بين دول المنطقة، وغيرها من الأهداف الأخرى[16]، و ما يلاحظ على هذا التكتل هو قطعه لأشواط هامة في مجال التكامل، فمن الجانب السياسي مثلا –والذي له تأثير على الجانب الاقتصادي – كان له دوا في تسوية عدة نزاعات بمحيطها الإقليمي كما حدث مثلا في ليبيريا، سيراليون، غينيا، بيساو وساحل العاج حيث كان لها دورا في عمليات بناء السلام في "غينيا بيساو"

2012 – 2018، حيث عملت على إقناع قادة الانقلاب العسكري بضرورة نزع السلاح وحتمية التوجه نحو الحل السياسي، واعتمدت الجماعة على قوات Ecomib التي أرسلتها إلى غينيا بيساو في 26 أفريل 2012[17].
ومن الناحية الاقتصادية، أحرزت المجموعة تقدما على صعيد النمو الاقتصادي والحد من الفقر، إذ أن نموها الاقتصادي انتقل ليستقر عام 2016 عند 6.8 في المائة، الأمر الذي دفع بعدة تقارير ترشح نيجيريا أكبر بلدانها، دخول قائمة الاقتصاديات العشرين الأولى عالميا في غضون عام 2050 [18]، كما قامت من جانب البنية التحتية بإنشاء طرق تربط دول غرب افريقيا يزيد طولها عن1300 كلم إلى جانب تشييد الجسور و الطرق الفرعية ، و عملت أيضا على نزع التعريفة الجمركية و الشروط الجمركية بين أعضاء التكتل ،كما وفقت في تحقيق منطقة التجارة الحرة مع مطلع 2016 ويطمح التكتل إلى الوصول إلى مرحلة توحيد العملة ما بين سنتي 2020 و2025[19]، ومع ذلك لا يزال هذا التكتل يعاني الكثير من المشاكل الناتجة عن الاضطرابات السياسية والأمنية إلى جانب هيمنة النفوذ الأجنبي في هذه المنطقة الغنية بالثروات الطبيعية.[20]

هذا فيما يخص الإيكواس، أما بخصوص التكتل الخاص بالسوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي (الكوميسا) فقد هدفت كغيرها من التكتلات الأخرى إلى تجسيد التكامل في عدة قطاعات اقتصادية، و اجتماعية وسياسية، إلى جانب العمل على إنشاء اتحاد جمركي وسوق مشتركة بين دول الجماعة قصد تحقيق اتحاد نقدي وغيرها من الأهداف الأخرى.

وإذا حاولنا من جانب آخر تقييم عمل " الكوميسا " فإننا نجد نجاحا في مجالات وعجزا في مجالات أخرى، ينّم عن عدم تحقيق أهدافها ، ونذكر على سبيل المثال مجال التجارة البينية للسوق الذي حدث فيه تطورا، فإذا قارنا مثلا بين النسب المتحصل عليها من عام 2000 إلى غاية مثلا 2010،فإننا نجد أن النسبة في عام 2000 قدرت بـ 3.1 مليار دولار، لكنها ارتفعت إلى 12.7 مليار دولار في عام 2009 ووصلت إلى 17.4 مليار دولار عام 2010[21]، و نجحت أيضا ، في جانب آخر في إنشاء منطقة التجارة الحرة في أكتوبر عام 2000، والتي تعد الأولى من نوعها في إفريقيا، تمكنّت الكوميسا من خفض تكاليف النقل بنحو 25%، و نجحت أيضا في إنشاء نظام إلكتروني لتوفير المعلومات الخاصة بالتعريفات الجمركية وإدارتها[22]، وغيرها من الإنجازات الأخرى، لكن مع ذلك هناك عدة نقائص حالت دون تفعيل التكامل الحقيقي الذي يستهدف تحقيق أهداف الجماعة الإفريقية حسب ما تم تحديده في معاهدة " أبوجا "، فمثلا متوسط معدل النمو الاقتصادي الذي كان يقدر بـ 5.6% خلال عام2019 شهد تراجعا كبيرا خلال عام 2020 بسبب تبعات جائحة كورونا على معظم اقتصاديات الدول الأعضاء، وهذا حسب ما أكدته السكرتير العام لتجمع الكوميسا "لتشيليشي كابويبوي" في إطار أعمال القمة 21 لتجمع السوق المشتركة للشرق و الجنوب الإفريقي بمصر في 21 نوفمبر 2021، كل هذا يبين أن هناك الكثير من التحديات التي حالت دون تحقيق الأهداف المسطرة وهو ما يمكن أن ينطبق أيضا على تجربة تكاملية أخرى، والمتعلقة بالمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا Eccas التي من ضمن ما كان مخطط لها تحقيقه هو العمل على إزالة الرسوم الجمركية أو أي تكاليف أخرى من شأنها التأثير على حركة

الصادرات والواردات بين الدول الأعضاء، تأسيس صندوق التنمية والتعاون[23]، إلا أنّ ما تحقق يبقى بعيدا عن الطموحات المسطرة.

أما فيما يخص اتحاد المغرب العربي، فرغم الأهداف التي تم تحديدها في معاهدة التأسيس منها مثلا إزالة الحواجز الجمركية، تسهيل عملية نقل البضائع والأشخاص، تطوير القطاع الصناعي والزراعي، إلا أن حالة الجمود التي دخلها الاتحاد منذ أواسط التسعينيات، وتأزم العلاقات الجزائرية المغربية، زيادة عن حالة اللااستقرار في ليبيا كلها مؤشرات ترجح استمرار حالة لا فعالية هذا التكتل ، وللإشارة فإنّ دول الاتحاد المغاربي تخسر سنويا نحو10 بلايين دولار، وهو ما يعادل حولي 2% من ناتجها القومي الإجمالي وهذا كله يرجع إلى غياب التنسيق في المواقف الخارجية وتعثر إنشاء سوق مغاربية مشتركة ، كما أنّ التجارة البينية المغاربية تمر عبر أطراف ثالثة ، فمثلا لا تستورد المغرب من الجزائر سوى5%من المشتقات النفطية المقدرة بنحو 2.5 مليار دولار، و الجزائر من جهتها تستورد أقل من 1% من الصادرات ، وعليه فإنّ الجزائر و المغرب يخسران معا ما بين 5 مليارات و 6 مليارات دولار سنويا بسبب الحواجز الجمركية .[24]

ومن جهة أخرى نلاحظ أيضا أن التكتل تجمع دول الساحل والصحراء سين صاد Cen Sad ، كان يستهدف تحقيق اتحاد اقتصادي شامل ومخطط تنموي متكامل، والسماح للأفراد بحرية التنقل، وحرية التجارة وأيضا تنقل البضائع والمنتجات، وتشجيع التجارة الخارجية وغيرها من الأهداف، لكن فما هو واقع هذا التكتل حاليا، هل تمكن من تحقيق الأهداف المسطرة له؟

لقد تمكن السين صاد من تحقيق جزء بسيط من أهدافه، خاصة ما يتعلق بمجالات التعاون الاقتصادية والسياسية، غير أنه خلال السنوات القليلة الماضية أصبح يعرف نوعا من التعثر في مسيرته، وللإشارة فإن السين صاد قام بتنقيح المعاهدة المنشأة له وكان ذلك في 13 فيفري 2013 ودخلت حيز النفاذ سنة 2019 وفيها تم تحديد الأمن الإقليمي والتنمية المستدامة كأولويات.

لقد تصدرت قضية السلم والأمن اهتمامات هذا التجمع ، ولذلك تمت صياغة ثلاثة صكوك ، الأوّل يتعلق بالتعاون الأمني والثاني يرتبط بآلية منع النزاعات وإدارتها وتسويتها ، والثالث يخص ما يعرف المجلس الدائم للسلم والأمن، وهذا يدل على إعطاء الأولوية للبعد الأمني السياسي للتكتل نظرا للواقع الجيواستراتيجي الذي تعيشه المنطقة والتحديات التي تواجهها، وفيما يخص الهيئة الحكومية للتنمية "إيجاد "فقد حققت بعض النتائج الإيجابية، لا سيما في المجال الأمني وذلك من خلال احتوائها للعديد من الأزمات و المواجهات المسلحة بين دولها غير أنّ حركة التجارة البينية تبقى بعيدة عن الطموحات المحددة فهي أكثر ارتباطا بالشركاء الدوليين، ويعود ذلك لمكانة المنطقة في الحسابات الجيواستراتجية للقوى الدولية.[25]

أما فيما يخص جماعة شرق افريقيا فلقد اعتبرت أكثر التجمعات الاقتصادية الإقليمية تقدما من حيث تنفيذ معاهدة أبوجا، وهذا نظرا لما حققته من إنجازات ونتائج إيجابية، حيث أنّها قامت بتشكيل اتحاد جمركي في جانفي 2010 وفي جوان من العام نفسه قامت جماعة شرق افريقيا بإطلاق سوقها المشتركة ، ولقد أطلقت دول

جماعة شرق افريقيا في 22 يوليو 2022 طريق أروشا الالتفافي الذي يبلغ طوله 42.4 كيلو متر حيث أنه سيعزز تكامل هذه المجموعة لا سيما وأنّه سيعمل على تسهيل نقل البضائع بين تانزانيا و كينيا والمجموعة الواسعة لشرق افريقيا ،[26] ورغم ذلك تبقى النتائج بعيدة عما تم تحديده.

وفيما يخص الجماعة الإنمائية لإفريقيا الجنوبية سادك SADC فقد حققت أهدافا تقوم على أساس ارتقاء بالنمو الاقتصادي العادل والمستدام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تفعيل الحكم الراشد والسلام والأمن المستدامين، فتطلعات "سادك"، تضمنتها الخطة الاستراتيجية المرجعية ورؤية 2050 التي تعمل على بناء إقليم شامل وقادر على المنافسة يسوده السلام، غير أن الملاحظ هو كون " السادك" حقق انجازات في المجال السياسي والأمني كدوره في استعادة الأمن في كونغو الديمقراطية 1998 – 2000 وأيضا دوره المؤثر في تسوية الأزمة السياسية لعام 2008 في زيمبابوي وكذلك خلال الأزمة في لزوتو 1998، والانقلاب في مدغشقر 2009. كما ساهم السادك في معالجة عدة قضايا تتعلق بالتحول الديمقراطي[27]، كما قررت السادك في قمتها 41 التي كانت خلال الفترة الممتدة من 17 الى 18 أوت 2021 إطلاق قوة عسكرية مشتركة لدعم الموزمبيق في مواجهة الإرهاب وتعزيز الأمن والسلام الإقليمين[28].

2. ملاحظات حول أداء التكتلات

انطلاقا ممّا ذكر سابقا يبقى أهم إنجاز حققته هذه التكتلات يتمثل في إطلاق دول القارة الإفريقية في مطلع عام 2021 منطقة التجارة الحرة القارية*، وذلك بعدما طال هذه المبادرة التأجيل جراء جائحة كورونا ، وتعمل الدول الإفريقية من خلال انشاء هذه المنطقة على تشكيل تكتل اقتصادي يقدر حجمه بـ 3.4 تريليون دولار، ويجمع 1.3 مليار شخص، وهذا ما سيكون دافعا لتعزيز التجارة البينية للدول الإفريقية لاسيما المجاورة لبعضهما البعض، كما أنها تستهدف إنشاء سوق قارية موحدة للسلع والخدمات مع حرية تنقل رجال الأعمال والاستثمارات مما يساعد على إنشاء الاتحاد الجمركي الإفريقي القاري[29].

إذا وانطلاقا مما عرض سابقا يتأكد أمامنا وجود تفاوت نسبي في درجة تحقيق الأهداف المسطرة للتكتلات الاقتصادية المذكورة سابقا، لكن مع ذلك يلاحظ ضعف التجارة البينية الإفريقية حيث لم تتجاوز ما نسبته 12 في المائة وهذا وفقا لإحصائيات الخاصة بعام 2018، في حين أنها سجلت في أوروبا نحو 60 في المائة وفي أمريكا الشمالية 40 في المائة أما فيما يخص رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقد وصلت النسبة إلى 30 في المائة[30].

وبعد دراسة التقييمية للتكتلات الاقتصادية الإفريقية وجدنا ضعف فاعليتها، وهذا يرجع لعدة عوامل يمكن أن نلمس البعض منها بالرجوع إلى أهم التحديات التي تواجهها مع اقتراح جملة من الحلول لتجاوز هذا الوضع.

رابعا: التحديات التي تواجه التكتلات الاقتصادية الإفريقية وكيفية مواجهتها

رغم محاولات الدول الافريقية التكتل، إدراكا منها بضرورة التعاون في المجال الاقتصادي، إلا أن هذه التكتلات الاقتصادية الإفريقية مازالت لم تحقق المستوى المطلوب نظرا لوجود تحديات كثيرة نذكر منها:

1.التحديات التي تواجه التكتلات الاقتصادية الإفريقية

يفسر ضعف مخرجات التكتلات الاقتصادية الإفريقية بعدة أسباب وعوامل يمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية أي ترتبط بكل دولة على حدة، كما يمكن ربطها أيضا بالعوامل الخارجية، كل وهو ما أفرز جملة من التحديات والمشاكل التي يمكن ذكرها في النقاط التالية:

– تداخل وازدواج العضوية للدول الإفريقية في التكتلات الاقتصادية، وهذا ما ينجر عنه التزامات متناقضة ومتعارضة، فتعدد العضويات يؤدي إلى تعدد الالتزامات، فمثال ذلك ما نجده في عضوية مصر في الكوميسا وفي سادك أيضا، وينطبق الأمر على السودان التي هي عضو في الايجاد والكوميسا، بالإضافة إلى الكونغو الديمقراطية المنخرطة في أربع تجمعات اقليمية، وللإشارة فقط فإنه إذا أخذنا كل التكتلات فنسجد أن لدينا 26 دولة تتمتع بعضوية ثنائية، مقابل 20 دولة تتمتع بعضوية ثلاثية، و6 دول تتمتع بعضو أحادي العضوية، ودولة واحدة تتمتع بعضوية أربع مجموعات إقليمية.

– وجود خلل في توزيع القوة بين الأطراف المنظمة لنفس التكتل، الذي يؤدي إلى هيمنة دولة أو أكثر على القرارات، حيث أن الدولة المهيمنة أو المتطلعة للهيمنة يكون لها دور فاعل[31] فتصبح هي الأداة الأساسية لتحديد محتوى التوجهات والتفاعلات[32]، فمثلا نجد أن التكتل السين صاد خضع لسيطرة ليبيا أثناء حكم الرئيس معمر القذافي، ويتجلى ذلك من خلال عدة مؤشرات، منها عضوية ليبيا في اللجان الثلاث التي تقرر إنشاؤها في سرت عام 2002 واختيار ليبيا لرئاسة التكتل للمرة الثانية رغم وجود دولا أخرى يمكنها تولي هذا المنصب، كما أن معظم قمم السين صاد عقدت في ليبيا[33].

– بعض التكتلات الإفريقية قائمة على التنافس بين أعضاء التكتل الواحد، وهذا يؤدي إلى ظهور النزاعات البينية.

– إنّ الاختلاف في السياسات والاهتمامات الاقتصادية، يعد مشكلة حقيقية لعدة تكتلات إفريقية منها اتحاد المغرب العربي، فوجود هذا الوضع أدى إلى ضعف المبادلات التجارية بين دول الاتحاد والتي لم تتجاوز 2.5 بالمائة وهذا في أحسن الأحوال، ولقد فسر ذلك إلى غياب قطاع حيوي مشترك يمكن أن يكون الدافع أو المصدر الحقيقي للنشاطات والمشاريع التكاملية الجماعية للمنطقة المغاربية.[34]

فالاعتماد على النشاط التكاملي الثنائي ينجر عنه عدم القدرة على تحقيق الانتشار من قطاع لآخر ومن دولة لأخرى وهذا تفعيلا للنظرية الوظيفية.

– يمكن إرجاع سبب ضعف مخرجات التكتلات الاقتصادية الإفريقية إلى افتقاد هذه الأخيرة– وهذا لعدة سنوات– إلى آليات المراقبة والتقييم، وإن كان هذا المشكل وضع له حلا، تجسد من خلال وضع دليل يتكون من

خمسة أبعاد وضعه الاتحاد الإفريقي وبنك التنمية الإفريقي، التقييم يعتمد على التكامل التجاري، و البنية التحتية التكامل الإنتاجي، حرية انتقال الأشخاص، التكامل المالي والاقتصاد الكلي[35].

– تفاوت القدرات والإمكانيات بين دول التكتل الواحد مثلا من حيث عدد السكان ومن حيث الناتج المحلي الإجمالي، فمثلا سجلت فجوة كبيرة فيما يخص عدد السكان بين كل من مصر وجزر القمر في تكتل الكوميسا، وبين نيجيريا ومالي في إطار تجمع الإيكواس.

– لنجاح أي تجربة تكاملية لابد من توفر بنية تحتية قوية تتمثل في شبكات الطرق والمواصلات التي تسهل عملية التواصل بين الوحدات التي يتشكل منها التجمع أو التكتل الاقتصادي، غير أن هذا العامل لا نلمس تجسيده في التجارب التكاملية الإفريقية، والدليل على ذلك المسافة الاقتصادية بين الدول الإفريقية والدول المتقدمة التي لا تجاورها[36]، حيث مثلا يكلف نقل حاوية من كينيا إلى بوروندي أكثر من تكلفة نقلها من بلجيكا أو المملكة المتحدة إلى كينيا، كما أن الارتباط بخطوط الطيران بين الدول يعد الأضعف عالميا، مما جعل من امكانية السفر بين البلدان الإفريقية يكلف الكثير، كما أنه يستغرق وقتا طويلا[37].

– تماثل الهياكل الإنتاجية للدول الإفريقية، وهذا يؤثر على الصادرات والواردات حيث يلاحظ أن حجم التجارة للدول الأعضاء في التكتلات الاقتصادية أكبر مع الدول التي استعمرتها سابقا[38]، كما أنّ وجود ارتباطات لعدد من الدول المنخرطة في التكتلات مع قوى خارجية من خلال اتفاقيات ومعاهدات في الكثير من الأحيان، كان على حساب العمل المشترك.

– عدم توزيع عوائد التكامل بطريقة عادلة داخل التكتل الواحد حيث هناك تفاوت من حيث درجة الاستفادة[39].

فمثلا نجد " كينيا " تنتفع من تجمع دول شرق افريقيا أكثر من بقية الدول الأعضاء، ونفس الشيء يلاحظ على تجمع الجماعة الإنمائية لإفريقيا الجنوبية "ساداك"، فدولة جنوب افريقيا تستفيد أكثر من الدول الأخرى الأعضاء في هذا التجمع، وفيما يخص تكتل غرب إفريقيا نجد نيجيريا تتصدر هذه المجموعة من حيث درجة الاستفادة[40].

– إنّ غياب الإرادة السياسية، وهشاشة الدولة وانعدام الاستقرار كلها تحديات تواجه التكتلات الاقتصادية الإفريقية إلى جانب النزاعات البينية، والحروب الأهلية والانقلابات العسكرية ففي الكثير من الأحيان كانت سببا لتجميد العضوية أو الانسحاب من التكتل.

– تتميز المؤسسات السياسية للدول الإفريقية –موضوع الدراسة–بالضعف وعدم الترسيخ، مما يحول دون التكيّف مع التقلبات الداخلية وصراع المجموعات الضاغطة لتحقيق مصالحها المشتركة[41].

– تعاني الدول الإفريقية بصفة عامة والدول المنخرطة في التكتلات المذكورة سابقا من مشكل يتمثل في عدم التوافق بين السياسات الاقتصاد الكلي وعدم وصول الدول المعنية إلى مرحلة النضج، التي تسمح لها تحقيق

الفصل بين العلاقات السياسية من جهة، والعلاقات الاقتصادية من جهة أخرى، ضف إلى ذلك التعارض الموجود بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية.

– تلازم الاقتصاديات الافريقية مشكلة ضعف القدرة التنافسية، للصادرات إلى جانب محدودية حجم الاقتصاديات الوطنية، فبالرغم من كون القارة الإفريقية تمثل 13 في المائة من سكان العالم إلا أنّها لا تحوز على أكثر من3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما أنّ نصيبها من التجارة العالمية في مطلع الالفية الجديدة لم يتجاوز 2 في المائة[42] كل هذا كان له تأثير سلبي على مخرجات التكتلات الاقتصادية.

– شكلت الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19 تحديا آخر، حيث تأثرت على مخرجات التكتلات الاقتصادية الإفريقية سلبا، فمثلا نجد أنّ اقتصاديات الدول الأعضاء في مجموعة شرق افريقيا كانت من بين الاقتصاديات المتأثرة خاصة إذا علمنا أنّ هذه المجموعة لها روابط تجارية متينة مع الصين ودولا أخرى مثل كوريا الجنوبية اليابان وماليزيا وغيرها وتشمل المنطقة أيضا موانئ دخول بضائع ومحاور عبور إقليمية رئيسية[43].

هذه بعض التحديات والمشاكل التي جابهت، ولا تزال التكتلات الاقتصادية في إفريقيا، وإذا حاولنا أن نقيّم هذه التحديات فيمكن القول أنّها تحديات تتأرجح ما بين السياسة الأمنية الاقتصادية، و الاجتماعية، والقانونية ومؤسساتية، و هو ما يتطلب اتخاذ جملة من الإجراءات تكفل تحقيق تكامل اقتصادي حقيقي.

2. البدائل والحلول المقترحة لمواجهة تحديات التكتلات الاقتصادية الإفريقية الثمانية

نظرا لتنوع التحديات، و التي تتأرجح بين تحديات ذات طابع سياسي، وأخرى ذات طابع اقتصادي وغيرها، فإن الحلول يجب أن تتوافق مع طبيعة التحدي، يمكن تحديد هذه التحديات على شكل نقاط و هي:

– إن تحسين مخرجات التكتلات الاقتصادية الافريقية المعنية، لا يمكن أن يتحقق في ظل سيطرة أنظمة تسلطية وغياب النهج الديمقراطي، وانعدام الاستقرار السياسي، فالدول الإفريقية مطالبة بانتهاج سياسات تكرس مبادئ الحكم الراشد الذي يسمح بتبني استراتيجيات تكاملية ذات فاعلية.

– ضرورة إيجاد الأليات الأساسية التي تكفل تحقيق المناعة الدفاعية للدول الافريقية وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الولوج إلى حالة اللاهشاشة، التي من خلالها يتم تعزيز قوة الهياكل الداخلية للدول الافريقية وصلابتها، ومنع انكشافها أمام مختلف الفواعل الخارجية، كل هذا يكفل للتكتلات تحقيق أهدافها المسطرة.

– العمل على تنمية الموارد البشرية لأنه كما هو معلوم يعد المورد البشري (الإنسان)المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، فهو الذي يقوم بعملية التفكير والعمل والتنظيم لأجل الاستغلال العقلاني لمختلف الموارد الاقتصادية المتوفرة، وعملية تنمية الموارد البشرية لا يمكن أن تتحقق إلاّ من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات، أهمها إزالة العقبات أمام تنقل العمال بين دول التكتل، التوظيف الأمثل للخبرة المهنية في الدول الأعضاء، العمل على نشر الوعي بين شعوب القارة بضرورة وأهمية التكامل[44].

– لابد من وضع إطار قانوني، تتحد فيه جملة من الالتزامات المسبقة التي تفرض على الدول المنظمة الوفاء بالتزاماتها، كحلا لمشكلة تعدد الارتباطات.

– إن البنية التحتية تشكل أهمية كبيرة لتعزيز وتقوية أي عملية تكاملية، وعليه لا بدّ في إطار التجمعات الإقليمية الإفريقية إعطاء الأهمية لهذا المجال، لأن غيابه يؤدّي إلى عدم تحقيق أي تكامل.

– يجب إعادة النظر في عدد من التكتلات الموجودة في القارة، لأن العبرة ليست بالعدد وإنما بالفاعلية، كما يجب تفادي كل ما من شأنه احداث التداخل في الوظائف والمهام والأهداف ما بين التكتلات الاقتصادية الموجودة

– إن تقليص عدد التكتلات، لا يكفي لوحده بل لابدّ من إيجاد تنسيق أفقي فيما بينها، فالعمل بشكل منعزل لا تنجر عنه نتائج إيجابية.

– إن طبيعة العلاقة التي يجب أن تكون ما بين التكتلات الإفريقية بصفة عامة، وتكتلات أخرى خارج القارة، لابد أن تبنى على المصلحة دون الدخول في المواجهات التي تكرس علاقة اللاتوازن، والرابح في الأخير هو الطرف الأقوى.

– لا بد من إيجاد توازن بين مختلف الأبعاد الخاصة بمخرجات التكتلات الاقتصادية المعنية في دراستنا أي يجب عدم التركيز على جانب وإهمال آخر، فالبعد الاقتصادي أو الاجتماعي وحتى الأمني والسياسي هو عبارة عن كل يعمل بطريقة تفاعلية منسجمة.

– ضرورة اشراك القطاع الخاص ومختلف مؤسسات المجتمع المدني والشركاء الائتمانيين في تنفيذ أنشطة التكامل الإقليمي القاري، حيث أنّ عملية دمج المجتمع المدني والقطاع الخاص تساهمان في عملية تنفيذ مختلف البرامج المشتركة، وهنا يتجلى أمامنا دور العامل الشعبي في تعزيز التكامل[45].

هذه بعض الحلول المقترحة التي يمكن تصنيفها في حلول ترتبط بالبيئة الداخلية للقارة الإفريقية، وأخرى مرتبطة بالبيئة الخارجية، كما أن هذه الحلول لا تخص مجال دون آخر، هي كل متكامل من حلول سياسية إلى قانونية إلى جانب حلول اقتصادية.

وفي الأخير يمكن أن نركز على نقطة هامة كان قد أشار إليها "سيلفر أوجاكول" كبير موظفي الأمانة العامة لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية حيث قال: "إنّ التكامل الاقتصادي ليس حدثا، انّه عملية يجب أن نبدأ من مكان ما"[46]. هذا المكان نراه حقيقة يتجسد في هذه التكتلات الموزعة عبر عدة مناطق من القارة، التي تمثل مرحلة مسبقة لتحقيق الوحدة القارية.

الخاتمة:

ختاما للموضوع يمكن أن نقف عند النقاط التالية وهي: إن التكتلات الاقتصادية الإفريقية، بالرغم أنّ إطارها الزمني أو التاريخي يفوق ويتجاوز الكثير من التكتلات الموجودة على الساحة الدولية إلا أن ما حققته من أهداف لا يقارن مع تلك التكتلات هذا من جهة، ومن جهة أخرى، نجد أن البيئة الدولية المحيطة بالقارة لم تكن عاملا مشجعا لتكريس تجارب تكاملية حقيقية، حيث أن التكتلات الاقتصادية الإفريقية الثمانية وغيرها وجدت نفسها حبيسة البعد الأمني والسياسي في حين همش القطاع الاقتصادي وحتى الاجتماعي. كما يجب علينا أن

لا نهمل عند تقييم هذه التكتلات الدور المعرقل والذي قامت به بعض القيادات السياسية في القارة حيث كان هناك تواطئ بينها وبين القوى الخارجية.

ولذا يمكن القول بأنّ بناء اقتصاد مزدهر لا يمكن أن ينشأ ويتعزز في ظل أنظمة تسلطية، فالانطلاقة الصحيحة لتفعيل التكامل الحقيقي لا يمكن أن يكون بدون تجسيد الحكم الراشد والبناء الديمقراطي، والعمل على إعادة بناء علاقات جديدة مع الطرف الآخر وفقا لمعادلة رابح رابح، كما لابد من العمل على إيجاد الأرضية التي تسمح بتفعيل التعاون والتنسيق بين مختلف التكتلات الاقتصادية الإفريقية بما يسمح من تفعيل وتحقيق الأهداف المسطرة، خاصة و أنّ النظام الاقتصادي العالمي الجديد يتجه نحو مضاعفة أعداد التكتلات الاقتصادية، وعليه أصبح التهميش يهدد كل الأطراف التي لا تتكيّف مع المستجدات النظام الاقتصادي المعولم، فرغم ضعف مخرجات التكتلات تبقى هي البديل الفاعل لتنمية افريقيا، وهنا يمكن أن نذكر في الأخير ما ذكره محمد يوسف في مقالة له عنوانها إنقاذ افريقيا عن طريق التكامل حيث وضح أنّه رغم درجة الفقر والضعف التي تعرفهما دول القارة يبقى الاتحاد والتكامل أساس التنمية الاقتصادية، فاتحاد الضعفاء قوة وتكامل الفقراء غنى.

الهوامش

[1] روابح عبد الرحمان ، لباز لمين ، " التكامل الاقتصادي القاري –الإقليمية الجديدة "، مجلة دفاتر اقتصادية ، عدد1 ، المجلد 3 ،مارس 2012 ،ص 53.

[2] اتحاد المغرب العربي الحلم المؤجل ، الجزيرة ،28 ماي 2015 https://aljazeera.net الإطلاع : 15 أوت 2022

[3] محمود زكريا ، "التجمعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا، الخريطة التنظيمية وتقييم الأداء"، مركز فاروس، 28/ 05/ 2020 https//pharostudies.com الاطلاع: 27/ 09/ 2021.

[4] محمود زكريا ، نفس المرجع السابق

[5] محمود زكريا، نفس المرجع السابق

[6] تجمع دول الساحل والصحراء http: // www. muqatel.com الاطلاع 2022/03/05

[7] خنفوسي عبد العزيز ، النظام الاقتصادي الدولي المعولم ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمّان ، الأردن ، الطبعة 1 ،2018 ، ص37 .

[8] سعيد علي أحمد طه ، "خبارات التكامل في التجمعات الإقليمية الافريقية حالة تجمع السين صاد"، مجلة افاق افريقية، المجلد 13، العدد 44، ماي 2016، ص 15، الموقع: www.sis.gov.eg

[9] محمد عبد المجيد حسين ، " دور الجماعة الاقتصادية الإفريقية في تحقيق التكامل الإقليمي "، المركز الديمقراطي العربي، 3 جانفي 2018، www.democraticac.de الاطلاع: 2022/03/17

[10] حمدي عبد الرحمن، " إفريقيا والنظام الدولي جدلية التهميش والنهوض"، مجلة السياسة الدولية، عدد 200، أبريل 2015، ص 135.

[11] أميرة محمد عبد الحليم ، " الدور السياسي للتكتلات الاقتصادية الإفريقية "، ملاحق الخليج/ ملاحق الأسبوع السياسي، 18 يونيو 2015 www.alkhaleej. ae الاطلاع: 2022/03/05.

[12] مهدي محمد عاشور، "" مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا قراءة في ضوء الدوافع و الواقع و التحديات "،إفريقيا 2050، 23 يوليو 2017، https://afrique2050 .net الاطلاع : 12/2 / 2021
والواقع والتحديات"، مجلة قراءات إفريقية، 08/ 04/ 2017 الاطلاع 19/ 01/ 2021.

[13] نور الدين الداودي، "إفريقيا بين معوقات التنمية والمقومات القارية لتحقيق النهضة"، مجلة قراءات إفريقية، 2017/10/11، الاطلاع 2021/09/25.

[14] مكافحة الأمية في إفريقيا بذور نجاح مكبلة بالتحديات ، فبراير 2020 ،http : //www.mbrf.ae الإطلاع : 24/ 2022/11

[15] كريم جمال، أكثر الدول وأقلها أمية .."بوركينا فاسو 78 % الشعب جاهل ، 7 سبتمبر 2016 ، https://www.elbalab.news الإطلاع : 2022/11/24

[16] صديقي أحمد، بلوافي محمد، مسعود بكادي،" واقع الإت
حاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، عدد 3، المجلد 1، 2017، ص 106.

[17] محمد الشريف شيباني، " دور منظمة الإكواس في تسوية النزاعات في غرب إفريقيا: دراسة في الآليات والإنجازات"، مجلة مدارات سياسية، العدد 1، المجلد 5، 2021، ص 325.

[18] عبيد ولد أميجن، " المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا: مقومات النجاح وقيود التكامل"، الأفارقة للدراسات و الاستشارات، 5 جانفي 2017 alafarika.org/ar/4429 الاطلاع: 2021/12/02.

[19] عبد مؤمن عبد العزيز، إشكالية التهديدات الأمنية الجديدة وانعكاساتها على منطقة غرب افريقيا وآليات إداراتها، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات افريقية، جامعة الجزائر3 ،2021– 2022، ص64–65

[20] المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية، إكواس27/01/2016 https://www.aljazeera.net الاطلاع : 2021/12/02.

[21] أماني الطويل، " تحديات كثيرة تواجه منطقة التجارة الحرة الإفريقية"،10/01/2021،https://www.independent.com الاطلاع: 2021/02/03.

[22] مهدي محمد عاشور ، مرجع سابق.

[23] محمود زكرياء، مرجع سابق.

[24] انصاف سركالي ،" العامل الاقتصادي و تكامل الاتحاد المغاربي "، المعهد المصري للدراسات ،9 نوفمبر 2018 ، : https eipss-eg-org// الاطلاع :25 /11/ 2022

[25] محسن حسن، ملامح التكامل الاقتصادي في افريقيا ومنطقة القرن الافريقي، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 2020/09/13 الاطلاع: 2022/03/05

[26] رؤساء دول شرق افريقيا يطلقون رسميا طريق أروشا الالتفافي ، 28 يوليو 2022 https://www.afdb.org الاطلاع: 24 /2022/11

[27] أميرة محمد عبد الحليم، مرجع سابق.

[28] فيصل عبدون، " قمة سادك تكافح الإرهاب "www.alkhaleej. ae 2021/08/21 الاطلاع : 2021/12/05.

* صادقت الجزائر رسميا على اتفاق التجارة الحرة الإفريقية في 5 أبريل 2021.

[29] حكيم ألادي نجم الدين، " اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية: أي فرص لمشاكل القارة؟ ,www.studies.aljazeera.net 31/01/2021 الاطلاع: 2021/12/02.

[30] محمد عبد المجيد حسين، " دور الجماعة الاقتصادية الإفريقية في تحقيق التكامل الإقليمي "، المركز الديمقراطي العربي، 3 جانفي 2018، الاطلاع: 2022/03/17 www.democraticac.de

[31] نادية سعد الدين، " تعثر أنماط التعاون الإقليمي من منظور التكامل"، السياسة الدولية، عدد 200، أبريل 2015، ص 28.

[32] محمد عبد المجيد حسين، مرجع سابق.

[33] سعيد علي طه، مرجع سابق، ص 29

[34]حسين بوقارة، ظاهرة التكامل بين التصورات النظرية وواقع العلاقات الدولية، دار لمسة، الجزائر2017، ص112- 113

[35] كارلوس لوبيز،" التقدم ببطء: نحو التكامل"، مجلة التمويل والتنمية، جوان،2016، ص19 الاطلاع:2021/10/15

[36] يوسف خميس أبو فارس، "التكتلات الاقتصادية في شرق افريقيا وجنوبها"،(تحرير: سمية سعيد)، جامعة الخرطوم العالمية، الخرطوم 2006، ص106

[37] كارلوس لوبيز، مرجع سابق، ص 18

[38] مهدي محمد عاشور، مرجع سابق

[39] نفس المرجع .

[40] عبد الجليل جميل، اقتصاديات التكامل واشكالية التكتل الاقتصادي الإفريقي حالة مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية في افريقيا، أطروحة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، ص 77

[41] نفس المرجع ونفس الصفحة

[42] محسن حسن، مرجع سابق.

[43] حكيم ألادي نجم الدين، "تداعيات كورونا على اقتصاديات افريقيا جنوب الصحراء الكبرى"، مركز الجزيرة للدراسات،2020/03/22 الاطلاع 2022/8/4

[44] عبد الجليل جميل، مرجع سابق، ص 104.

[45] نهلة أحمد أبو العز، تقييم مدى التقدم في تحقيق التكامل الإقليمي بالقارة الافريقية: نحو سوق مشتركة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، ص26-27 الاطلاع 2022/08/06.

[46] معتز محمد، "تكتل تجاري حر يبدأ نشاطه لكن مع استمرار التحديات"، موقع رويترز 2021/1/1 الاطلاع 2021/12/03